

واسف فيصل لحوادث القدس وبعث برسالة الى اللبني يحتج فيها بان المسلمين والمسيحيين قد حكموا بأحكام هي اشد بكثير من التي حكم بها على اليهود . . كما احتج بان السلطة الانجليزية في فلسطين تسمح لليهود بأن يتسلحوا ضد العرب بينما يمنع هؤلاء من اقتناء السلاح تحت عقاب غرامة كبيرة وسجن لمدة طويلة (١٠١) .

مؤتمر سان ريمو وفرض الانتداب :

هذه المحاولات الى جانب جهود الحكومة العربية للحفاظ على صلاتها الودية مع الحلفاء لم تعق تنفيذ القرارات التي اتفق عليها منذ فترة طويلة والتي تقضي بتجزئة الامبراطورية العثمانية طبقا لبنود الاتفاقيات السرية . وحدد موعدا للاجتماع الثاني لمؤتمر السلم (مجلس الحلفاء الاعلى) في سان ريمو في ايطالية ٢٥ ابريل نيسان ١٩٢٠ .

ورفض فيصل التجاوب مع دعوة بريطانية لشرح موقفه الشخصي امام المجلس الاعلى قبل ان يأتيه تأمين من الدولتين انجلترا وفرنسة بوحدة استقلال سورية وعدم فصل فلسطين عنها واتخاذها وطنا قوميا لليهود (١٠٢) . وفي رسالته الى لويد جورج ذكر « اني ارجب بكل قلبي اجابة الدعوى . . . ولكن حيث اني لا أعلم ما هو الاساس الذي سيتخذ لحل المسألة السورية خاصة العربية عامة فلذا وخوفا من أنه بعد استماعي أيضا يصدر قرار يخالف رغباتكم فعندئذ اكون في موقف جدا حرج امام الامة العربية وامام المجلس الاعلى والحلفاء ، فلذا اطلب ان تخبروني مبدئيا عن القرار الذي سيتخذ وتطمئوني اولا عن استقلال البلاد السياسي ووحدتها فاذا كان يعترف بذلك فاني لا ارى انشاء وطن قومي في فلسطين (١٠٤) .

ومع ذلك فقد قرر الساسة المجتمعون في سان ريمو في ٢٥ ابريل تقسيم المناطق العربية التي وزعت دبلوماسيا اثناء الحرب — مع ان الصلح مع تركيا لم يعقد بعد ، ومع ان نظام الانتداب لم يعرض على مجلس العصبة — فقدم الانتداب على سورية ولبنان الى فرنسة ، وعلى العراق وفلسطين وشرق الاردن الى بريطانيا . وتقرر ان تضم المعاهدة مع تركيا مادة تعترف باستقلال سورية بما فيها لبنان والعراق ، اما فلسطين فلم يشر الى امر استقلالها بل ان المادة ٩٥ من المعاهدة قد نصت ان يعهد الفراء الموقعون بتطبيق نصوص المادة ٢٢ من ميثاق العصبة على الادارة في فلسطين الى دولة منتدبة تنتخب من بين دول الحلفاء الكبرى وستكون مسئولة على ان تضع في حيز التنفيذ التصريح الذي اعلن في نوفمبر من قبل ممثل الحكومة البريطانية والذي تبنته الدول الحليفة الاخرى حول انشاء وطن قومي في فلسطين (١٠٤) .

وخاب امل العرب في فصل فلسطين عن سورية ، اذ ان ذلك لا يتناقض ورغبات السكان فقط بل يهمل بشكل تام الوحدة بين جزئي البلد في اللغة والتقاليد والعرق والاقتصاد . ونقل اللبني القرارات الى فيصل في ٢٧/٤/١٩٢٠ مع الالحاح عليه بالسفر الى اوربة لسيط قضيته لان وضعه لا يمكن ان يستقر الا بواسطة مؤتمر السلم ، وان الدولتين مستعدتان للاعتراف به ملكا على سورية شرط قبول الانتداب الا ما كان يتعلق منها بفلسطين ، اذ انه بشأن فلسطين فقد ذكر اللبني « انك كنت تعرف دائما ان حكومة جلالته ملتزمة بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لان حكومة جلالته تعتبر نفسها ملزمة بحماية مصالح السكان المحليين في البلاد بكل ما في الكلمة من معنى ، وهذا الالتزام ستؤكد به بنود الانتداب » (١٠٥) . وكان رد فيصل الى اللبني « بأنه فيما يتعلق بقرار الانتداب . . ارى من واجبي عدم الخوض فيه ، لان الشعب السوري يشعر بأنه يمثل خطرا على امنهم واستقلالهم ، وقد احتجوا احتجاجا مريرا ضده ورفضوا قبوله . . اما فيما يتعلق بمستقبل فلسطين فلم نر اي وضوح في خطابكم بالنسبة للاعتراف بهذا البلد كجزء لا يتجزأ من سورية ، رغم ان فلسطين بحكم جغرافيتها وتقاليدها واقتصادها وايضا بحكم لغتها وامانيها القومية لا يمكن ان نعتبر الا جزءا من سورية . . كما اني قد وجدت ضمن